السنة النبوية من منظور نسائي حداثي
(دراسة نقدية)

Prophetic Sunnah from a Modern Feminist Perspective

(Critical Study)

إعداد

أنيسة إدريس الكركاري

دكتوراه في علوم القرآن

Anisa Idris Karkari, PHD in the Science of Quran

باحثة في الدراسات القرآنية وقضايا المرأة

Researcher in Quranic Studies and Women's Issues

أستاذة الدراسات الإسلامية بأكاديمية التربية والتكوين

طنجة - تطوان، المغرب

Professor of Islamic Studies at the Academy of Education

and Training - Tangier, Tetouan, Morocco

0676073984 (212)

anissatetwan@gmail.com

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى مناقشة آراء بعض الوجوه البارزة في عالم النسوية الحداثية التي تسعى إلى التشكيك في السنة النبوية، واعتبارها قاعدة الارتكاز في منظومة الإقصاء والتهميش والتمييز الذي يطال النساء حسب اعتقادهن، وأخص بالذكر هنا المغربية فاطمة المرنيسي والتونسية ألفة يوسف.

الباحثة الأولى تناقش من خلال كتابها «الحريم السياسي» ما تراه فجوة عميقة بين المرجعية الدينية من نصوص القرآن والسنة وتمثلاتها في الواقع التاريخي، وقد ركزت بالأساس في مناقشها تلك على نصوص الحديث النبوي الذي تراه مادة خصبة استعملت كسلاح لتعزيز الموقف السياسي وللإجهاز على حقوق النساء. بينما الباحثة الثانية تقدم في متن

كتابها « ناقصات عقل ودين « قراءة حديثة نفسية تأويلية للنص الحديثي، قادتها إلى اعتقاد أن أفضلية جنس على جنس آخر ليست إلا صنيعة ذهنية فقهية ذكورية سلطوية.

فهل من خوف على السنة النبوية من تطبيق مناهج النقد الحداثية عليها كالتأويلية التفكيكية والمنهج التحليلي النفسي...؟

الكلمات المفتاحية: السنة النبوية -النسوية الحداثية - القراءة التأويلية- قضايا المرأة - نقصان دين وعقل المرأة

Abstract:

The study aims to discuss the views of some prominent figures in the world of modernist feminism who seek doubt in the Prophetic Sunnah and consider it as the basis of the system of exclusion, marginalization, and discrimination that they believe affects women, in particular Moroccan Fatima Mernissi and Tunisian Olfa Youssef.

In her book «The Political Harem,» the first researcher discusses what she finds it as a deep gap between the religious reference points of the Qur'an and Sunnah and their representation in historical reality. She focuses primarily on the texts of the hadith, which she finds it as fertile material that has been used as a weapon to strengthen the political position and undermine women's rights. The second researcher presents a modern psycho-interpretive reading of the hadith text, which leads her to believe that the preference of one gender over another is a product of an authoritarian male jurisprudential mindset.

Is there any fear for the Sunnah from the application of modernist methods of criticism, such as deconstructive hermeneutics and psychoanalytic approaches?

Keywords: Sunnah - modernist feminism - hermeneutical reading - women's issues

المقدمة

كثيرة هي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تحدث فيها عن طبيعة المرأة وبعض خصائصها ووظيفتها، فتلقتها طائفة من الحداثيين خاصة الباحثات المنتسبات للحركة النسوية بعظيم الاستياء، وجعلوها موضع التشكيك والرفض والطعن، إذ يرون في التراث الإسلامي -ومنه مصنفات الحديث الشريف وشروحاته- تحيزا ضد المرأة وتأويلا ذكوريا لأحكام الشريعة ينبغي مساءلته واتهامه.

فكيف إذن نتعامل مع أحاديث الضلع الأعوج وناقصات عقل ودين والشؤم في المرأة.. أنُضَعِّفُها ونردها؟ فهي صحيحة عند الشيخين البخاري ومسلم وغيرهما، أم نقرأ الأحاديث ونفهم معانيها وفق مقاصد الوحي وتوجيهات الشرع ووصل الجزئيات بالكليات، وبالنظر إلى خصوصية الظرف وسياق الحال؟

أم نطلق العنان للفكر الحداثي النسائي لنسج تأويلات تناقض ما استقر عليه البحث الإسلامي؟ ومبتغاه إحداث قطيعة جذرية مع الدراسات الدينية التقليدية التي تطغى عليها النزعة السلطوية الذكورية والتخلف المعرفي والنقدي حسب اعتقاد أصحابه.

إشكالية البحث

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن مواقف النسائيات الحداثيات من السنة النبوية عموما الصريح منها والمخفي، وهل يناسب تراثنا الإسلامي وأخص هنا السنة النبوية تطلعات الحداثة؟ وهل من خوف على السنة النبوية من تطبيق مناهج النقد الحداثية عليها كالتأويلية التفكيكية والمنهج التحليلي النفسي...؟ تلزمنا إذن وقفة تأمل وتؤدة مع النسوية الحداثية وقراءة متوازنة لمحتوى مكتوباتهن.

أهداف البحث

يروم البحث مناقشة آراء الباحثتين فاطمة المرنيسي وألفة يوسف لبيان مواقفهما اتجاه السنة النبوية، وتفكيك مزاعمهما حول قضايا المرأة في السنة النبوية ودفع الحجة بالحجة، والبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الشبهات ورد المشكلات المثارة إلى أصولها الفكرية والمعرفية

من غير اتهام ولا نبش في النوايا، خاصة وأن أهلها يقرون بانتسابهم للإسلام.

منهج البحث

أتناول موضوع البحث إن شاء الله وفق منهجية تحليلية نقدية تقوم على عرض نصوص السنة النبوية التي تتعلق ببعض قضايا المرأة المسلمة، وتتبع آراء الباحثتين فاطمة المرنيسي وألفة يوسف ثم مناقشتها ودفع الحجة بالحجة، وتوضيح ما استشكل من معان.

خطة البحث:

أعالج موضوع البحث وفق الخطة التالية:

تمهيد حول الرؤية النسوية الحداثية للسنة النبوية

المبحث الأول: تأويل الحديث النبوي من منظور فاطمة المرنيسي في كتاب الحريم السياسي: نقد ومراجعة

أولا: حديث إمارة المرأة

ثانيا: استدراكات أم المؤمنين عائشة على الصحابة رضوان الله عليهم

المبحث الثاني: ألفة يوسف والقراءة الإيديولوجية الجنسانية للسنة النبوية من خلال كتاب ناقصات عقل ودين: دراسة نقدية

أولا: حديث «**لو سترته بردائك**»

ثانيا: حديث «**ناقصات عقل ودين**»

خاتمة: لذكر النتائج والتوصيات

تمهيد

يعدّ مصطلح النسوية من المفاهيم الحديثة نسبيًّا في المجتمعات الإسلامية، المرتبط أساسا بالدعوات المطالبة بضمان حقوق عادلة للمرأة والمساواة مع الرجل في كل مستويات الحياة، خاصة بعد التهميش الذي طال المرأة طيلة المراحل التاريخية للمجتمعات المسلمة.

لقد ارتبط الخطاب النسوي بداية بفكر التنوير الذي ساد الغرب مع موجات الحداثة وتوجهاتها العقلانية والتي ارتبطت أيضًا بالعلمانية بشكل كبير. هكذا تعلن النسائيات بأنّ فضاءات الغرب الإنسانية أتاحت لهن مساءلة المقدس ومحاورته وتجاوز النص الديني، وأنّ الحركة النسوية رؤية إصلاحية ووجه رئيسي من وجوه عملية ضخمة يسمونها عملية «إصلاح الإسلام وتحديثه «حسب اعتقادهن، تعرفها اللبنانية حسن عبود قائلة « هي نوع من أنواع المقاومة الفكرية والحركية: مقاومة التفسير الأبوي والاستشراقي للإسلام الذي يعضد بعضه بعضا، ومقاومة الاحتكاري الذكوري للمعرفة الدينية، ومقاومة تهميش صوت النساء المسلمات وإقصائهن عن الحق في الاجتهاد والإفتاء والقيادة»[1] .

ولعل من أهم الأركان التي يسعى الفكر الحداثي النسائي اليوم لهدمها في دنيا الإسلام السنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام، هذا لأنها تشكل الحصن المنيع في قلاع الأمة بما وضعه علماؤها من منهج علمي متين أقوى وأعظم حيطة من أيّ منهج في تمحيص الرّوايات والمستندات المكتوبة. ولقد ترددت مواقف النسويات من السنة النبوية بين التأويل والرفض، فهناك النسوية التأويلية التي تدعو إلى إعادة قراءة القرآن الكريم والسنة النبوية وتعديل الفهم لتجاوز القراءة التقليدية الذكورية ومحاولة التوفيق والتلفيق بين التراث والحضارة المعاصرة، وهنالك أيضا النسوية الراديكالية الرافضة لتعاليم الدين والقائلة بنبذ التراث بكل مكوناته نبذا تاما، وإبعاده عن الساحة الفكرية.

هذا النظر المتوجس يصل أحيانا إلى حد العداء، والنموذج في ذلك تصريحات الدكتورة نوال السعداوي حول المكون الديني، فالحركات النسوية العلمانية في الشرق تنظر للدين

(١) النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، تحرير أميمة أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٩١

عموما وللإسلام بشكل خاص باعتباره أعدى أعداء المرأة.

لقد حملت الدراسات الحداثية النسائية عداء فاضحا للسنة النبوية ابتداء بالتشكيك في مضمون جزء كبير من الأحاديث، واعتبار السنة النبوية قاعدة الارتكاز في منظومة الإقصاء والتهميش والتمييز الذي يطال النساء حسب اعتقادهن، أمثال المغربية فاطمة المرنيسي، والباكستانية أسماء برلاس، والبنغالية الأصل تسليمة نسرين، والصومالية أيان حرسي علي وغيرهن، يتفقن جميعا على أن تراث الحديث يُخضع النساء، ويجعلهن معيبات وأدنى مكانة من الرجل كما تصرح رفعت حسن الباكستانية « المجتمعات الإسلامية المتمركزة حول الرجال والتي يتحكم فيها الرجال لن تقر بالمساواة الواضحة التي تظهر في مقولات القرآن عن خلق البشر ما لم ترجع المسلمات إلى تلك النقطة الأصلية ويثرن الجدل حول صحة الأحاديث التي تجعل كل بنات جنسهن أدنى شأنا من الناحية الأنطولوجية، كما تجعلهن معيبات دون أدنى أمل في الإصلاح»[1].

فهل من خوف على السنة النبوية من آراء الحركة الحداثية النسوية؟ وما هي الأطروحات الأساس التي تنبني عليها مراجعات هؤلاء النسويات؟

(١) النسوية والدراسات الدينية، منى أبو بكر، ترجمة رندة أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة ط الأولى ٢٠١٢، ص٢٢٢

المبحث الأول
تأويل الحديث النبوي من منظور فاطمة المرنيسي في كتاب الحريم السياسي: نقد ومراجعة

هي بنت مدينة فاس المغربية، المزدادة سنة ١٩٤٠ م، والمتوفاة في نوفمبر ٢٠١٥ م، أستاذة جامعية وعالمة اجتماع، وكاتبة متخصصة في الشأن النسائي وتطور الفكر الإسلامي، تابعت دراستها بالرباط وفرنسا ثم بالولايات المتحدة، من كتاباتها: ما وراء الحجاب، تمرد المرأة والذاكرة الإسلامية، الإسلام والديمقراطية، الحريم السياسي..

تعتبر فاطمة المرنيسي مرجعا أساسيا للحركة النسوية الحداثية العربية التي تطالب بحرية المرأة وحقوقها، وظفت المناهج المعرفية والنقدية الحديثة في أبحاثها لنقد التاريخ العربي الإسلامي، ومناهضة التراث الديني في مسألة المرأة ووضعيتها الاجتماعية مركزة على جدلية التراث والحداثة بالدعوة – في اعتقادها- إلى قراءة التراث من منظور حداثي يخرجه من بوتقة العتمة والرجعية.

في هذا السياق يأتي كتابها «الحريم السياسي» ليناقش -من منظور صاحبته- الفجوة العميقة بين المرجعية الدينية من نصوص القرآن والسنة وتمثلاتها في الواقع التاريخي، ولتسائل من خلاله المجتمع الاسلامي والسلطة الدينية عن وضعية التهميش والتمييز والقهر الذي يمارس على المرأة المسلمة. وقد ركزت بالأساس في مناقشها تلك على نصوص الحديث النبوي الذي تراه مادة استعملها المسلمون منذ البداية كسلاح لتعزيز الموقف السياسي. وتعرف الحديث بأنه» كل معلومة ملائمة منسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم لكل ما يراد تبريره. إنه التدوين في مجموعات لكل ما يفترض أنه قد قاله أو فعله، آراؤه، ردود فعله حيال الأحداث، الطريقة التي برر بها قراراته»[١].

فكيف اقتحمت فاطمة المرنيسي علوم السنة النبوية لتناقش المتن والسند بأدوات معرفية تأويلية تخضع الحديث النبوي لآليات التفكيك والقراءة؟

(١) الحريم السياسي: النبي والنساء، فاطمة المرنيسي، ترجمة عبد الهادي عباس، دار الحصاد، دمشق، ص ٤٩

أولا: حديث إمارة المرأة

روى البخاري عن أبي بكرة قال: لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»[1]. هو حديث نبوي صحيح الإسناد، أقلق فحواه فاطمة المرنيسي فصدرت مقدمة كتابها بسؤال: هل يمكن لامرأة أن تقود المسلمين؟

اهتمت المرنيسي بهذا الحديث وعقدت له فصلا في كتابها عنونته ب» بحث حول حديث ضد النساء ومنشئه أبي بكرة»، لتوحى للقارئ عند الوهلة الأولى أن الحديث من صنع الراوي وليس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

استثقلت معاني الحديث النبوي، فقررت القيام كما قالت «ببحث مزدوج تاريخي ومنهجي حول الحديث، وبخاصة حول الظروف التي استعمل فيها أول مرة»[2] فما مضمون طعونها في الحديث؟

وجهت سهامها في البداية نحو راوي الحديث أبي بكرة لتقدح في عدالته، وذلك بذكر السياق التاريخي لرواية الحديث حيث ترى أن أبا بكرة استغل الحديث لتعزيز موقفه السياسي زمن الفتنة للإبقاء على الامتيازات التي حصل عليها حين كان واليا على البصرة، تقول» لماذا شعر بالحاجة إلى روايته؟ يجب أن تكون لأبي بكرة ذاكرة أسطورية لأنه تذكر بعد ربع قرن من موت النبي صلى الله عليه وسلم، في الفترة التي استرد فيها علي بعد أن غلب في موقعة الجمل»[3]، وهذا موقف تكرر مع أبي بكرة في مناسبات مختلفة كما تدعي المرنيسي» تذكر أبو بكرة أحاديث أخرى كلها سماوية أيضا في الفترات الحرجة، فبعد اغتيال علي لا يمكن لمعاوية الأموي أن يدعي الخلافة شرعا إلا إذا أعلن الحسين بن علي والذي هو وريثه، كتابة بأنه تنازل عن حقوقه..وفي هذه الفترة تذكر أبو بكرة حديثا وثيق الصلة بالموضوع...إن الحسن بن علي سوف يكون رجل المصالحات»[4].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الفتن باب الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم الحديث ٦٦٨٦، وبوب عليه النسائي بقوله: «النهي عن استعمال النساء في الحكم»

(٢) الحريم السياسي، ص ٦٧

(٣) المرجع نفسه، ص٦٧

(٤) المرجع نفسه، ص ٧٦

أنهت المرنيسي حديثها باتهام أبي بكرة بالكذب حيث طعن عمر بن الخطاب في شهادته، ودعت إلى استبعاد أبي بكرة رضي الله عنه ورد أحاديثه قائلة» إن أبا بكرة يجب رفضه كمصدر للحديث «[1]، انتقلت بعد ذلك للطعن في متن الحديث مبينة أن الحديث اتخذ حجة لاستبعاد النساء عن السياسة وسلطة التقرير، ولقد عارضه مجموعة من الفقهاء منهم الإمام الطبري.

يتضح مما سبق أن فاطمة المرنيسي حاولت التشكيك في صحة الحديث بطريقين دون أن تفلح في كليهما:

الأول: الطعن في عدالة الصحابي راوي الحديث حكم باطل، فالمرنيسي لم تكلف نفسها عناء البحث عند أهل العلم لتدرك أن عدالة الصحابة رضوان الله عليهم مسألة محسومة ومجمع عليها بين العلماء، قال الإمام ابن الصلاح « للصحابة بأسرهم خصيصة ، وهى أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به فى الإجماع من الأمة»[2]، وعليه قبلت مرويات أبي بكرة باتفاق العلماء، فهو «مولى النبي صلى الله عليه وسلم، اسمه نفيع بن الحارث، وقيل: نفيع بن مسروح تدلى في حصار الطائف ببكرة، وفر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم على يده، وأعلمه أنه عبد ، فأعتقه، روى جملة أحاديث»[3]

وعن حقيقة عقوبة الجلد فيقول الإمام أبو إسحاق الشيرازي «وأما أبو بكرة ومن جُلد معه في القذف، فإن أخبارهم مقبولة لأنَّهم لم يُخرجوا القول مخرج القذف، وإنما أخرجوه مخرج الشهادة، وجلدهم عمر رضي الله عنه باجتهاده، فلا يجوز ردّ أخبارهم»[4]، ولقد كان رضي الله عنه «من فضلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحيهم»[5].

---

(١) المرجع نفسه ص ٧٨

(٢) علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان بن عثمان الشهرزوري، مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٢٦، ص ١٧٦

(٣) سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط ٣، ١٩٩٥م، ٥/٣

(٤) اللمع في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٣م، ٦٣٨/٢

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بابن الاثير، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط

الثاني: حول متن الحديث وفقه معانيه، حيث ضيقت المرنيسي ما كان واسعا، لأن الاختلاف حول معاني الحديث ومقاصده مشروع ومطلوب متى قامت به الحجة والدليل، نعم تباينت الآراء حول صحة إمامة المرأة وتوليها القضاء بين الفقهاء، وعند الإمام ابن رشد الحفيد نجد تلخيصا لأقوال العلماء وتوضيحا لأصل الاختلاف، يقول معللا»فمن رد قضاء المرأة شبهه بقضاء الإمامة الكبرى، وقاسها أيضا على العبد لنقصان حرمتها ، ومن أجاز حكمها في الأموال فتشبيها بجواز شهادتها في الأموال، ومن رأى حكمها نافذا في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يتأتى منه الفصل بين الناس فحكمه جائز إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى «[1]، إذن لا خلاف بين جمهور الفقهاء والعلماء على اشتراط الذكورة فيمن يلي مقام الإمامة العظمى للمسلمين، وماعدا هذا المنصب ففيه نظر، لأن المرأة تشارك الرجل في الولاية العامة، ولها فيها المسؤولية الكبرى تأكيدا على مكانتها في واجب السهر على دين الله وحمل العبء ودعم البناء قال تعالى ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾ التوبة ٧١.

ثانيا: استدراكات أم المؤمنين عائشة على الصحابة رضوان الله عليهم

أعلنت فاطمة المرنيسي عن امتعاضها من أحاديث نبوية كثيرة أوردتها في فصلها المعنون ب»البحث عن أحاديث أخرى معادية للنساء»، اعتبرتها مهينة ومذلة لكرامة المرأة، وعبرت بين ثنايا كتابها عن صدمتها واستغرابها بل وشكها في نسبة مثل هذه الأحاديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تراه» يؤكد علنا إيثاره الرجال على النساء»[2]، شك قادها إلى الطعن في رواة الأحاديث النبوية، وتوجيه استدراك عائشة على الصحابة الرواة على غير وجهه الصحيح.

من أهم الأحاديث النبوية التي ذكرتها في كتابها للدلالة على استعمال السلطة الدينية لقهر المرأة، وفي سياق تصحيح القراءات التراثية التي استغلت النص الديني حسب ما تدعيه للإجهاز على حقوق النساء، ما يلي:

١، ١٩٩٤م، ١٥١/٥

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دار ابن حزم، ١٩٩٩ م، ٧٦٩/١

(٢) الحريم السياسي، ص ٨٦

أ-روى الإمام مسلم «عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل «[1].

علقت عليه قائلة» إبعاد النساء عن القبلة هو إذن إبعادهن عن كل شيء، من البعد المقدس كما هو من البعد الوطني الذي يعبر عن الفضاء كميدان للمركزية الإثنية العربية والإسلامية... فإن حشر المرأة بين الكلب والحمار كما فعل حديث أبي هريرة، واعتبارها كعامل اضطراب، يرجع إلى القول بوجود تعارض أساسي بين جوهرها والجوهر الإلهي، فبحشرها بين حيوانين داجنين، جعل الراوي منها وباء محتما، وكائنا ينتمي إلى الجنس الحيواني»[2]، ثم تنقل استدراك عائشة رضي الله عنها عن مَسروق حين ذكر عندها أن ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة، فقالت» شبهتمونا بالحمر والكلاب. والله! لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة. فتبدو لي الحاجة، فأكره أن أجلس فأوذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسل من عند رجليه»[3]، لتستنتج أن موقف عائشة رضي الله عنها لم يحظ بالاهتمام من قبل أصحاب الصحاح وعلى رأسهم الإمام البخاري، تقول» ورغم نباهتها، فإن تأثير أبي هريرة ربما تسرب في النصوص الدينية الاكثر احتراما، ومن بينها صحيح البخاري، الذي بحسب ما يبدو، لم يعتقد دوما أنه ملزم لإدخال التصحيحات التي أوردتها عائشة»[4]. ولم يفتها الإشادة بالإمام الزركشي الذي» لحسن حظنا سجل كتابة كل اعتراضات عائشة»[5]

يبدو أن المقدمات الذي عولت عليها المرنيسي لا تنسجم مع النتائج، فليس القضية إبعاد المرأة عن القبلة لأنها تتوجه إليها للصلاة بين يدي الله تعالى كما الرجل، كل ما في الأمر أن العلماء اختلفوا حول العمل بهذا الحديث، فريق حمله على غير ظاهره حيث» قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف على أنه لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم الحديث ٥١١

(٢) الحريم السياسي، ص ٩٠

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء، رقم حديث ٥٠١

(٤) الحريم السياسي، ص ٩١

(٥) المرجع نفسه، ص ٩٨

لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها»[1]، فالمرء ينقص أجر صلاته إذا انشغل قلبه أثناء الصلاة ليس إلا، وفريق آخر قبل اعتراض عائشة فاعتبر مثل هذه الأحاديث منسوخة بحديث عائشة رضي الله عنها، ومنهم الإمام الطحاوي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرنيسي نقلت استدراك عائشة من كتاب الزركشي وما أدركت أنه لولا تقييد الإمام البخاري وعنايته بأحاديث عائشة رضي الله عنها لما كتب الزركشي في الموضوع، لأنه نقل الحديث عن البخاري.

ب- روى الإمام البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال» الشؤم في المرأة والدار والفرس»[2].

ترى فاطمة المرنيسي في الحديث هيمنة ما أسمته بالاتجاه المعادي للنساء و» انبثاق الخوف الخرافي من النسوي الذي كان الرسول قد أراد إزالته»[3]، وتعيب على الإمام البخاري تجاهله لاستدراك عائشة رضي الله عنها، فقد أخبراها رجلان من بني عامر « أن أبا هريرة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: الطيرة من الدار والمرأة والفرس، فغضبت فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم قط إنما قال: كان أهل الجاهلية يتطيرون من ذلك « [4]، وبهذا أثبتت بأن الإمام البخاري» عالج الحديث كما لو أنه لم يشكل موضوعا لأية معارضة»[5] وتقصد بالمعارضة هنا استدراك عائشة على أبي هريرة، وكيف تلوم البخاري؟ ليس عيبا ألا ينقل ما نقله غيره.

وجه التحقيق في المسألة أن اعتراض أم المؤمنين عائشة على رواية أبي هريرة رضي الله عنهما مرده إلى سببين:

أولهما: الخطأ في السمع وليس ضعف ثقة الراوي، وكأن أبا هريرة رضي الله عنه غاب عنه مقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخصوصية الظرف، فنبهت على أنه لم يدرك شطر الحديث لأنه سمع آخره وفاته أوله حيث جاء مبينا للمقصود» كان أهل الجاهلية»، وفي رواية

(١) شرح النووي على مسلم، يحيي بن شرف أبو زكريا النووي، دار الخير، ١٩٩٦م، ١٧٠/٤

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، رقم الحديث ٤٨٠٥

(٣) الحريم السياسي، ص٩٦

(٤) مسند أحمد بن حنبل، مسند الأنصار، رقم الحديث ٢٤٨٤١.

(٥) الحريم السياسي، ص ٩٦

الطياليسي» فقالت عائشة: لم يحفظ أبو هريرة لأنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قاتل الله اليهود يقولون: إن الشؤم في ثلاثة في الدار والمرأة والفرس، فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله»[1]، فيتضح من حديثها أن الشؤم في الثلاثة كان في أول الإسلام خبرا حكاه الرسول صلى الله عليه وسلم عما كانت تعتقده العرب قبل الإسلام ولكن القرآن الكريم أبطله، وهذا ما توصل إليه الإمام الزركشي حين قال» رواية عائشة في هذا أشبه بالصواب إن شاء الله لمواقفته نهيه عليه الصلاة والسلام عن الطيرة نهيا عاما وكراهتها»[2]

وثانيهما: مخالفة الحديث النبوي للأصل القرآني ﴿ **مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ** ﴾ الحديد ٢٢، وهذا منهج فقهاء الصحابة عموما، إذ فهموا أن اتباع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم لا تستوجب التطبيق الحرفي لقوله وفعله دون النظر إلى المبادئ والقواعد الكلية القرآنية التي وجهت فعله صلى الله عليه وسلم، فلم يجدوا حرجا في مراجعة بعضهم البعض والتبين في نقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إذن المسألة واضحة ولا تتعلق بالخوف مما هو نسائي، لكن المؤسف بعد كل ما مضى أن فاطمة المرنيسي أنهت هجمتها على تلك الأحاديث بالطعن في شخصية راويها، فالصورة التي رسمتها لأبي هريرة تعكس شخصية ضعيفة تكره النساء خاصة، وتمقت لقب التأنيث المرتبط بالهرة، شخصية عاجزة عن امتهان مهن الرجال، وتُظهر أن هناك تاريخا حافلا بالخصومة والمشاحنة والمنافسة في الرواية بينه وبين أم المؤمنين عائشة ، تقول» لم يكن مسرورا من اللقب الذي لقبه به الرسول، لأنه لم يكن يحب الأثر النسوي في اسمه...وقد كان لديه سبب آخر ليكون حساسا من هذا التاريخ النسوي، فلم يكن له انشغال ذكوري كثيرا»[3]،مجرد افتراءات لا سند لها يقويها ولا أصل لها يرجع إليه.

من أين لها بهذه الاستنتاجات المضللة الفاسدة في حق صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وهي التي أكدت في مقدمة كتابها حرصها على تتبع المصادر الأصلية والمراجع المعتمدة. يتضح أن فاطمة المرنيسي توظف النصوص كيفما تشاء، ثم تستنتج ما تريد الوصول

(١) مسند الطياليسي، سليمان بن داوود الطياليسي، مسند عائشة أم المؤمنين، رقم الحديث ١٦٤١

(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٠، ص ١٠٥

(٣) الحريم السياسي ص٩٢

إليه دون التثبت وتحري المصداقية، وتجزم بما تراه مناسبا، وتتأول الأحاديث والأحداث وفق قناعاتها المسبقة وأحكامها الجاهزة اتجاه الصحابة، ففاتها في النهاية أن المنهج النقدي عند علماء الحديث يقوم على مركب منهجي يعنى بشدة ببيان أهلية الرواة وتمحيص المرويات وسلامتها، فهو منهج علمي مؤسّس على قواعد محكمة وأصول عقلانيّة متقنة.

المبحث الثاني: ألفة يوسف والقراءة الإيديولوجية الجنسانية للسنة النبوية من خلال كتاب ناقصات عقل ودين: دراسة نقدية

ألفة يوسف مؤلفة وباحثة تونسية ولدت في سنة ١٩٦٤ بمدينة سوس، أكاديمية مختصة في اللغة العربية واللسانيات، لها عدة إصدارات منها: الإخبار عن المرأة في القرآن والسّنّة، تعدّد المعنى في القرآن، حيرة مسلمة: في الميراث والزّواج والجنسيّة المثليّة، وليس الذكر كالأنثى.

هي إحدى أبرز الوجوه النسائية التي تمثل التيار النسوي العلماني، تتناول في أبحاثها التراث الديني بالتحليل والمقارنة والمقاربة الحداثية إلى جانب اهتماماتها النقدية واللسانية، اشتهرت بجرأة أطروحاتها في غير حق، وبهجومها على الإسلام الذي تعده أكبر أعداء المرأة.

وكتابها « ناقصات عقل ودين «عبارة عن مقاربة تحليلية نفسية لبعض الأحاديث النبوية كما تقول « نود الاهتمام بوجه من وجوه الخطاب الديني، وذلك بمساءلة أحاديث الرسول بالبحث في بعض أبحاثها الروحانية النفسية»[١]، تحاول من خلاله تقديم قراءة حديثة نفسية تأويلية للنص الحديثي، لتصل إلى أن أفضلية جنس على جنس آخر ليست إلا صنيعة ذهنية فقهية ذكورية سلطوية.

فما هي الأطروحة الأساس التي دافعت عنها في كتابها؟

أولا: حديث «لو سترته بردائك»

روى الإمام مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم يقال له هزال يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك»[٢]، تفصيل الحديث أورده البيهقي قائلا» جاء ماعز إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، إني زنيت

(١) ناقصات عقل ودين، فصول في حديث الرسول، ألفة يوسف، دار سحر للنشر، ط ٣، ٢٠٠٨ م، ص ٧.

(٢) موطأ مالك، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، رقم الحديث ١٥٥٣، قال ابن عبد البر»وهذا الحديث لا خلاف في إسناده في الموطأ على الإرسال كما ترى، وهو يستند من طرق صحاح «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ١٢٥/٢٣، مكتبة ابن تيمية.

فأقم في كتاب الله، فأعرض عنه ثم قال: إني زنيت فأقم في كتاب الله، فأعرض عنه حتى ذكر أربع مرات، فقال: اذهبوا به فارجموه، فلما مسته الحجارة جزع، فاشتد فخرج عبد الله بن أنيس من باديته فرماه بوظيف حمار فصرعه، ورماه الناس حتى قتلوه، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فراره فقال: هلا تركتموه فلعله يتوب، فيتوب الله عليه، يا هزال لو سترته بثوبك كان خيرا لك مما صنعت «[1]

اعتمدت ألفة يوسف هذا الحديث في فصل الثاني من كتابها الذي اختارت له عنوان «بين حرفية القانون وروح القانون: الزنى مثالًا»، لتناقش موضوع إقامة الحدود والعلاقات الجنسية.

أعربت في البداية عن حيرتها اتجاه هذا الحديث النبوي، وحاولت تأويل ما رأته تسامحا من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم مقابل تشدد الفقهاء وحرصهم على تطبيق الحدود، يشكل الحديث من منظورها خروجا عن قانون الشريعة، إذ تقول» من المفترض ليطمئن المرء المسلم إلى تطبيق القانون أن يحكم الرسول على الزانيين وفق قانون الحدود...ولكن الرسول يحول موضوع اللوم من الزاني مقترف الذنب المفترض إلى الشاهد والناقل»[2].

إن هذا الموقف من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع هزال وظفته في غير سياقه، وعدته فسحة قادتها إلى تحليل مقاصد الحديث واستنباط معانيه بذكر الاحتمالين الآتيين:

- يشكل الحديث موقفا متسامحا من الزنا، حيث أن تطبيق حد الزنا يلزمه تحقيق شرط أساسي وهو حضور أربعة شهداء، ويعكس تيسيرا على الزاني على اعتبار أن لإسلام – من منظورها- وسع دائرة الإباحة في العلاقات الجنسية في إطار أنواع الزواج المختلفة والتسري بالنسبة للرجل، بل وحتى الزواج بأكثر من رجل والعلاقة بملك اليمين بالنسبة للمرأة، من هنا لا ترى الزنى فاحشة لذاتها، وتؤول موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم المتسامح من الزاني بأنه» يجسم في رأينا تجاوزا للتطبيق الآلي للقانون إلى محاولة قراءة القانون أو إضفاء معنى عليه بالنفاذ إلى روحه، فتحريم الزنا ليس هدفا في ذاته، ولكنه متصل بالخشية من اختلاط الأنساب ومن ثم خشية إتيان المحارم. إن في موقف الرسول دعوة إلى التفكير في القانون الفرعي أي تحريم الزنا في إطار القانون الأصلي إي تحريم المحارم، وهو يؤكد لنا أن كل

(١) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، كتاب الحدود، باب من أجاز أن لا يحضر الإمام المرجومين ولا الشهود، رقم الحديث ١٦٤٤٤.

(٢) ناقصات عقل ودين: فصول في حديث الرسول، دار سحر، ط ٣، ٢٠٠٨، ص ٤٢

القوانين الفرعية لا تحكمها الآلية بل التفكير وإعمال النظر»[1].

- يوحي الحديث بالتشديد على الشاهد على فعل الزنا ووقاية الزناة من الوشاية ، لأن موقف الشاهد من منظور التحليل النفسي تعده» تعبيرا عن حرج ما أحس به، لا يخلو أن يكون غيرة لا واعية من الزانيين أو خوفا من أن يزني بعض من يعد نفسه مسؤولا عنهم..فكأن القانون من خلال الموقفين يمنع شيئا مرغوبا في الفكرة»[2]، وتزيد في اتهام الشاهد فتنتقص عمله قائلة «إن الشاهد على الزنا يتصور أن الخضوع للقانون وتطبيقه ضامن للفضيلة، أي إنه يتصور تطبيق القانون وحده كافيا لتحقيق رضا الله أو الدخول إلى الجنة... ومن خلال هذا التصور يغدو القانون هو الإله»[3]،وهذا محض افتراء وتدنيس للقيم الأخلاقية.

تعرف التونسية ألفة يوسف بجرأة شديدة تصل حد الوقاحة على أصول الشريعة، وبتطاول لا حدود له على الأحاديث النبوية، وتطعن في الأحكام الشرعية القطعية التي لا تقبل التأويل، وتعتبرها مناقضة للفطرة، كما تدعو إلى حرية الممارسة الجنسية بلا ضابط شرعي ولا رادع أخلاقي تحت مسمى الطبيعة التي خلق عليها الإنسان ! أي افتراء وبهتان هذا..

ضلت ألفة يوسف الطريق حين اعتقدت أن الزنا ليس محرما لذاته، ونسبت للسنة النبوية ما ليس منها، فبالرجوع إلى فقه الحديث يتضح أن ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم» لو سترته «غير مراد على إطلاقه كما يقول الإمام الباجي» فكان ستره بأن يأمره بالتوبة، وكتمان خطيئته، وإنما ذكر فيه الرداء على وجه المبالغة، بمعنى أنه لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بأن تستره بردائك ممن يشهد عليه؛ لكان أفضل مما أتاه، وتسبب إلى إقامة الحد عليه»[4].

إذن فالرسول صلى الله عليه وسلم يقصد أن ترك الشهادة للستر جائز، يقول الإمام الألباني «من كان مثل ماعز في الندم على ما فعل وليس من عادته الزنى، فينبغي الستر عنه، وعدم التشهير به بخلاف من لا، ووصل أمره إلى إشاعته والتهتُّك، فهذا هو الذي لا يجوز الستر عليه، وينبغي رفع أمره إلى الحاكم ليقيم حكم الشارع الحكيم فيه»[5].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤٧-٤٨

(٢) ناقصات عقل ودين، ص ٥٣

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٧

(٤) المنتقى شرح الموطأ، سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٣٢ه ، ١٣٥/٧

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٩٩٥م،

ثانيا: حديث «ناقصات عقل ودين»

أخرج البخاري «عن أبي سعيد الخدري قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى أو فطر إلى المصلى فمر على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار، فقلن وبم يا رسول الله؟ قال: تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى قال: فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن بلى، قال: فذلك من نقصان دينها»[1].

ترى ألفة يوسف أن الحديث لا يفاضل بين الرجل والمرأة، فهو يوضح طبيعة تكوين الأنوثة في اللاوعي الدالة عن نقص عقل المرأة فتقول» هذا الحديث لا يحمل أي بعد تقييمي للمرأة أو للرجل، ولكنه حديث يعبر عن طبيعة الأنثوي التي لا تختلف عبر الزمان والمكان»[2]، انطلقت من أسس التحليل النفسي ومقوماته لفهم طبيعة الجنسين، وارتكزت على عقدة أوديب بين الأنثى والذكر، حيث لاحظت أنّ هناك اختلافاً بينهما، فالذكر يشتاق في البدء لأمّه ثم ينقلب على هذا الشوق، أي أنّ الذكر يماهي الأب، ويبتعد عن الأم متجهاً نحو موضوع مشابه لها في الجنس، في حين أنّ البنت تشتاق إلى الأم، ثم تنأى متجهة نحو موضوع مخالف لها في الجنس، وهذا السلوك معقد وعسير على البنت، تستنتج من هنا ألفة يوسف « كيف يمكن للبنت التخلي عن الانفعال لتنفصل عن الأم، والمحافظة على ذلك الانفعال ذاته للاتصال بالذكر؟ ما أبعد هذه العملية المعقدة بل المتناقضة عن العقل والمنطق؟ أليس الأنوثة في محل تشكلها اللاوعي ذاته نقصانا للعقل؟»[3]، هذا تأويلها النفسي لنقصان العقل.

أما عن نقصان دين المرأة، فسرته ألفة يوسف بالهيمنة الذكورية للفقهاء والأئمة في الدين الإسلامي، الذين يتقمصون دور الحامي الرمزي والفعلي للجماعة المسلمة، تقول «إن مبدأ المجموعة هو في أساسه ذكوري، وهكذا نشأت التجمعات الحزبية والعسكرية والدينية، ومبدأ الأفراد هو في أساسه أنثوي.. وفي هذا الإطار نفهم توجه الخطاب في القرآن إلى الذكور

١٣٦٢/٧

(١) صحيح البخاري، كتاب الحيض باب ترك الحائض الصوم رقم الحديث ٢٩٨.

(٢) ناقصات عقل ودين، ص ٨١

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٦

دون الإناث، فالذكور هم المجموعة الرمزية المعنية بتنفيذ الأحكام والقوانين» [1].

من هنا تخلص ألفة يوسف إلى أن هذا النقصان ليس ذما ولا عيبا في ذاته، تقول « إن نقصان عقل المرأة ودينها تعبير عميق عن طبيعة الذات الأنثوية في أعماقها النفسية»[2].

أولت الحديث وفق ما تقتضيه طرق التحليل النفسي بهيمنة التطور الجنسي والفروق الجنسية بين الذكر والأنثى وإقحام مصطلحات ذات دلالة جنسية كالدالة القضيبية والمتعة القضيبية...، وهذا توظيف سخيف ومخل بمعاني الحديث النبوي ومقاصده.

استدراكا على ما ذكرت الباحثة وبالنظر إلى السياق العام للحديث النبوي واستحضارا للرؤية القرآنية الكلية، يمكن القول إن الغرض من الحديث النبوي ما يلي:

- ليس في الحديث حكم قاطع جازم ببوار جنس النساء أو التنقيص من شأنهن و بالنظر إلى ما أقره القرآن الكريم من مبادئ عامة تعدل بين الرجل والمرأة في العطاء والجزاء، فالقاعدة في التفاضل تقول ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ النحل ٩٧.

- وبالرجوع إلى ما ذكر في مناسبة الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم (فِي أَضْحى أَوْ فِطْرٍ) يتضح أنه جاء في سياق تعليمي، ففي المسجد كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يعلم الصحابيات ويعظهن ويعالج الأخطاء اليومية، وفي يوم العيد يخص رسول الله النساء بالموعظة التي جاءت على صيغة تعجب من حال الضعيفة القليلة الخبرة بخصام الناس وشدائد الحياة التي تغلب الأقوياء، تعجب من قدرة الله الذي غَلَّبَ الضعيفات بلباقتهن وحب أزواجهن لهن فيطيعهن، كما يقول الامام العيني عندما سئل « أليس ذلك ذما لهن؟ قلت: لا وإنما هو على معنى التعجب بأنهن مع اتصافهن بهذه الحالة يفعلن بالرجل الحازم كذا وكذا»[3].

الحديث إذن، كلمة رقيقة وجهها رسول الله إلى النساء، جاءت في صيغة تعجب وانبساط يوم العيد. وهل يُعْقَلُ أن يَغُمَّ نبي الرحمة المرأة ويحزنَها يوم الفرح بالله، وفي مناسبة السرور والبهجة، أو يسيء الظن ببنات آدم اللواتي أكرمهن الله تعالى على يديه، وهو ذو القلب الرحيم صاحب الذوق الرفيع عليه أزكى الصلاة والتسليم.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨٨

(٢) ناقصات عقل ودين، ص ٩٠

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، صححه عبد الله محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١/١٤٢١، ٤٠٢/٣.

خاتمة

مررت من خلال هذا البحث بوقفات ومراجعات نقدية لبعض ما تناولته الباحثتين فاطمة المرنيسي رحمها الله وألفة يوسف بخصوص السنة النبوية بدافع المراجعة والتقويم، فكان لابد من تسجيل جملة من الملاحظات والاستنتاجات أجمل الحديث عنها فيما يلي:

-تميزت دراسة الباحثتين بمناقشة قضايا جزئية معزولة يغيب عنها التأصيل المعرفي والتوازن العلمي.

- تنم مقالات فاطمة المرنيسي وألفة يوسف عن حقد دفين يترجم إلى شبهات ومغالطات اتجاه مجموعة من نصوص السنة النبوية، منطلقهما رد الاعتبار للمرأة المقهورة المهمشة باسم الدين حسب قناعتهما، وطموحهما إعادة قراءة التراث الحديثي وتصحيحه من منظور نسائي.

-تميزت مناقشة فاطمة المرنيسي بالتركيز على شخصية الصحابة رواة الحديث الذين حظوا بالنصيب الأوفر من الطعن والتجريح، شككت في عدالتهم وأثارت حولهم الشبهات ووصفت علاقتهم بالعدائية لما هو نسائي خاصة اتجاه عائشة رضي الله عنها صاحبة الاستدراكات، بدل أن تتوجه لمناقشة معاني الأحاديث بتؤدة ومنهج علمي رصين.

-تكشف دراسة الحديث النبوي من وجهة نظر التحليل النفسي عند ألفة يوسف عن اختلالات أخلاقية وتصورات تنافي أحكام الشرع والقطعيات من الدين.

-ستظل السنة النبوية صالحة لكل زمان لأنها ليست وليدة ظرف تاريخي انتهى فانقضت صلاحيتها معه، ويبقى المنهج النقدي لأهل الحديث قادرا على تنقية السنة النبوية من شبهات الحداثيين والعقلانيين المعاصرين وادعاءات النسوية التأويلية والراديكالية.

فهل من قراءة تجديدية أصيلة مبدعة للسنة النبوية الشريفة، منطلقها مقاصد الشرع ومبادئ القرآن الكريم الكلية الجامعة، تبصر الناس بهدي المصطفى صلى الله عليه وسلم وهداه، وتشق لمقاصد السنة النبوية السبيل الفعلي في دنيا الناس وفكرهم ومعاشهم مع مراعاة منطق العصر وفقه الواقع وعبرة التاريخ؟

والحمد لله رب العالمين ..

ثبت المراجع

١. الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٠.

٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بابن الاثير، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٤م.

٣. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دار ابن حزم، ١٩٩٩ م.

٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة ١٣٨٧ ه

٥. الحريم السياسي، فاطمة المرنيسي، ترجمة عبد الهادي عباس، دار الحصاد، دمشق.

٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٩٩٥م.

٧. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٣م

٨. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٥.

٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ

١٠. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، ١٩٥٥م

١١. علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان بن عثمان الشهرزوري، مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٢٦ه

١٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الكتب العلمية بيروت ط١،

٢٠٠١/١٤٢١.

١٣. اللمع في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٣م.

١٤. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، حققه أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥م

١٥. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٩٩٩م

١٦. المنتقى شرح الموطأ، سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٣٢ه.

١٧. النسوية والدراسات الدينية، منى أبو بكر، ترجمة رندة أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة ط الأولى ٢٠١٢.

١٨. النسوية والمنظور الإسلامي: آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح، تحرير أميمة أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، ٢٠١٣

١٩. ناقصات عقل ودين: فصول في حديث الرسول، ألفة يوسف، دار سحر للنشر، ط ٣ ، ٢٠٠٨ م.